سياسة التعايش السلمي في منح الحقوق والحريات في القدس الشريف في القرن الثامن عشر الميلادي

د. احمد حسين عبد الجبوري / جامعة تكريت / كلية التربية / قسم التاريخ

المقدمة:

إن مكانة القدس الدينية وموقعها الاستراتيجي أسهما في زيادة التوافد البشري إليها سواء لأسباب دينية أو لأسباب اقتصادية , هذا التوافد البشري , وما في المدينة من تنوع بشري, جعلها مدينة استقطاب سكاني, إذ سكنها أقوام من مختلف الأمم والأديان.

القدس مدينة عربية أسلامية تحتل مكانة متميزة بين مدن العالم منذ عشرات القرون وتستقطب الناس من أتباع الديانات الثلاث , الإسلام , النصرانية , اليهودية, لما فيها من أماكن يقدسونها كالمسجد الأقصى المبارك , قبة الصخرة المشرفة , كنيسة القيامة , كنيسة المهد , وحائط البراق أو كما يسميه اليهود حائط المبكى . وليس أدل على هذه المكانة وخاصة لدى المسلمين من قدوم كثيرين منهم للإقامة فيها مفضلين أولى القبلتين ومجاورة ثالث الحرمين الشريفين على أوطانهم وذويهم, إذ شكل سكان مدينة القدس الشريف من العرب المسلمين والنصارى مع من وفد إليها للإقامة فيها من المسلمين من المغرب والهند وغيرها , وما فيها من فئات أخرى حيث شكلوا جميعاً مجتمعاً كغيره من المجتمعات له عاداته وتقاليده وأهدافه ومشكلاته , وله أساليبه في مختلف مجالات الحياة وان تغلب على كل ذلك الطابع العربي الإسلامي لأنه طابع مجتمع المنطقة بما فيها مدينة القدس الشريف , منذ أن تسلمها الخليفة العادل عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) من بطريرك كنيسة القيامة صفرونيوس في سنة 16هـ/637م . حرصت الدولة العثمانية على تطبيق جميع المواثيق والعهود التي منحها المسلمون للنصارى عبر العصور الإسلامية, ولقد سمح العثمانيون لجميع المكونات العرقية والدينية التعبير عن نفسها في أطار نظام الملل العثماني , وانطلاقا من هذا الحرص , وفرت لهم الأمن والحماية وحثت على احترامهم وعدم التعرض لأي منهم وعاقبت كل من اعتدى عليهم, وكما كانت الدولة العثمانية في معاملتها لليهود تنطلق من موقفها تجاه أهل الذمة بشكل عام , إذ فرضت عليهم الجزية , وارتداء اللباس الأسود وغيرها من الإجراءات التي طبقت بحقهم . تناول البحث دراسة العلاقات بين سكان القدس الشريف في القرن الثامن عشر الميلادي والسياسة التي أتبعتها الدولة العثمانية لإشاعة روح التسامح والألفة بين جميع أطياف سكان المدينة بما في ذلك العلاقات بين المسلمين والنصارى وطبيعة هذه العلاقات وسياسة السلطات المحلية في التعامل معهم , كذلك العلاقات بين المسلمين واليهود وكيف تم التعامل مع اليهود في ظل الأجواء الأسلامية للمدينة تحت الحكم العثماني وبينت الدراسة كيف سارت العلاقات بين النصارى واليهود وكيف تعاملوا فيما بينهم طيلة القرن الثامن عشر الميلادي .

تحدثت الدراسة أيضاً عن العلاقات بين طوائف النصارى والصراع فيما بينهم للسيطرة على الأماكن الدينية المقدسة, وكيف تعاملت السلطات العثمانية معها لأنهاء هذا الصراع من خلال تطبيق سياستها في التسامح ومنح الحقوق والحريات في مدينة القدس الشريف في القرن الثامن عشر الميلادي والتي تعد من أهم نتائج البحث .

العلاقات بين السكان

1- العلاقات بين المسلمين والنصارى :

حرصت الدولة العثمانية على تطبيق جميع المواثيق والعهود التي منحها المسلمون للنصارى عبر العصور الإسلامية، ولقد سمح العثمانيون لجميع المكونات العرقية والدينية التعبير عن نفسها في أطار النظام العثماني[1] ، وأنطلاقا" من هذا الحرص ، وفرت لهم الأمن والحماية ، وحثت على أحترامهم ، وعدم التعرض لأي منهم ، وعاقبت كل من أعتدى عليهم، فعندما تعرض أصحاب أحدى المزارع لرهبان قدموا إلى القدس ، أكدت الدولة على حمايتها لهم[2] ، ومنعت المسلمين من سبهم وشتمهم كي لايسبوا الإسلام[3] ، وعندما أعتدى بعض الأشخاص على دير للروم وسرقوا بعض ممتلكاته ، أمرت بضرورة ملاحقة المعتدين ، وإعادة ماسرقوه ، ولما أرتكب بعض المسلمين مخالفات ضد النصارى أتخذت الدولة أجراءات رادعة بحقهم ، فقد أخذت العهود على شيوخ قرية عين كارم ، بعدم التعرض للروم، اللاتين والأرمن[4] . كما منعت التعدي على الزوار والحجاج النصارى القادمين إلى الأراضي المقدسة ، وخاصة بعد أن أشتكى القناصل الفرنسي ، الأيطالي ، الأسباني ، والألماني في دمشق ، من سوء معاملة الحجاج النصارى في القدس[5] .

فرضت الدولة العثمانية بعض القيود على النصارى ، ففي المجال المالي ، فرضت عليهم ضريبة الجزية مقابل حمايتهم ، وعادة الدورة التي يأخذها الوالي عند تفقده الرعايا ، وخاصة في أديرة النصارى ، كذلك ضريبة العيدية ، التي تؤخذ من الأديرة من قبل بعض أعيان القدس ، والهبات السنوية ، أو النصف سنوية لبعض العائلات في القدس ، ورسم العبودية الذي تدفعه الأديرة للدولة بعد نهاية موسم الحج ، فضلا" عن رسم عوائد سنوية يدفع إلى أمير اللوا ومتسلم القدس ، وضريبة الغفر او الخفر التي تؤخذ من الحجاج لقاء حمايتهم، وعند دخولهم كنيسة القيامة ، وضريبة العادة المعتادة أو الخرجة التي تؤخذ من الأديرة أيضا" لصالح أعيان القدس ، في كل سنة في شهر رمضان مقابل حماية الأديرة من التعديات التي تتعرض لها[6] .

هذا وقد فرضت الدولة العثمانية قيودا" أخرى على النصارى ، حيث منعتهم من قرع أجراس الكنائس بصوت مرتفع ، ومن ركوب الخيل والحمير ، وحضرت عليهم أقتناء وحمل السلاح[7] ، ومن التزيي بزي المسلمين حيث فرض عليهم أرتداء اللون الأسود والأزرق ، ومنعوا من أرتداء اللون الأبيض ، ومنعهم من

أرتنا العمائم على الرأس ، وعدم مخالطة المسلمين في الحمامات رجالا" ونسا"[8] ، فضلا" عن منعهم من أقتنا الجواري والرقيق، ووضعت قيودا" على دفن الموتى من النصارى ، بحيث لايدفنون إلا في مقابرهم[9] ، ولم تقبل شهاداتهم في أغلب الأحيان ضد المسلمين في المحاكم ، كما أن شهادة المسلم في المحاكم لايعادلها سوى شهادة شاهدين من غير مسلمين[10] .

كذلك أعتنق بعض النصارى الاسلام ، ومن أراد منهم أن يعتنق الاسلام فعليه أن يذهب الى محكمة القدس الشرعية ، ويعلن أسلامه أمام القاضي ، ومن بين النصارى الذين أسلموا أسعد ولد أبراهيم القبطي ، وسمى نفسه (عبد الله) ، وسالم الرومي الذي تسمى بـ (محمد سالم) ، وأبراهيم القبطي الذي سمي (علي المهتدي)[11] . أن التسامح وحسن الجوار والتعاون صفات تميزت بها العلاقات بين المسلمين والنصارى طيلة القرن الثامن عشر ، رغم حدوث بعض المشاكل التي لاتذكر بين المسلمين والنصارى ، فقد تمتع النصارى بممارسة طقوسهم الدينية في الأعياد والحج بالحرية الكاملة داخل القدس ونادرا" ماتعرض مسلم لنصراني ، وتوسط المسلمين بين النصارى لحل الخصومات بينهم ، كما لجأ النصارى إلى محكمة القدس الشرعية لحل النزاعات الداخلية ، لأسترجاع العدل ، تصديق المعاملات التجارية والأقتصادية ، أقرار الحقوق والدعاوي القانونية ، وتنفيذ القرارات بقوة القانون من قبل المحكمة بين النصارى والمسلمين ، والنصارى فيما بينهم[12] .بسبب الخلافات بين الطوائف النصرانية حاول رؤوسا هذه الطوائف تنمية علاقاتهم وتحسينها مع الحكام ووجها القدس المسلمين وعامة أهل المدينة ، بقصد تعزيز وضعهم ونفوذهم في البلاد، كما كان من عادة رؤوسا الاديرة سوا من اللاتين أو الأرمن أو الروم ، تقديم الهدايا إلى الأشخاص المتنفذين ، وتقديم المساعدات الخيرية الى الفقرا[13] ، وبذلك أستمرت العلاقات بين المسلمين والنصارى سليمة وحسنة.

لعب رؤوسا الطوائف النصرانية وأديرتهم دورا" هاما" كحلقة وصل في خدمة علما القدس وأعيانها ، فالعديد من الهدايا الثقيلة من صناديق الصابون ، وزجاجات ما الورد ، والطواقي ، وغيرها ، كانت ترسل في سفن زوار الأماكن المقدسة ، ومع رؤوسا الأديرة وغيرهم من المسافرين برا" وبحرا" بين القدس وأستانبول ، أما الأموال فكانت عادة لاترسل نقدا" ، وإنما بطريق الحوالات التي يصرفها رؤوسا الكنائس والأديرة في العاصمة العثمانية إلى مستحقيها[14] . وهذا مازاد قوة العلاقات بين المسلمين والنصارى. لايشير الرحالة دارفيو الى أي صراع بين المسلمين والنصارى من سكان البلاد أو غيرهم ، بل يبرز في أكثر من مناسبة واقعا" قائما" هو تقديس مشترك بين الطرفين لبعض الأمكنة كجبل الكرمل ، ويؤكد أن الأتراك والعرب المسلمين ، والأعراب عند مرورهم منه يحيونه ، بخفض رؤوسهم والمخاطبة قائلين ((دستور ياست مريم ، دستور ياخضر الياس))[15].

من الجدير الاشارة الى الدور الكبير الذي مارسه النصارى في الأنخراط في مختلف الطوائف الحرفية والصناعات في مجتمع مدينة القدس في القرن الثامن عشر ، وهو ما أدى بدوره الى أستقرار

وتحسن للعلاقات بين المسلمين والنصارى ، فقد أشارت وثائق الطوائف الحرفية الى فعالية هذه العلاقات ونشاطها ، هذا وعمل نصارى القدس في أكثر من ستين مهنة مختلفة[16].

بينما تشير وثائق الطوائف الحرفية الى أشتراك النصارى في (19) طائفة حرفية تتفرع منها عدة مهن وأشغال منها : الأساكفة ، التجار، الحياك ، الحدادون ، الخبازون ، الخياطون، الدباغون ، السرامجية، السكاكينية ، السيوفية ، الشماعون ، الصباغون ، الصياغ، الطحانون ، العبوية ، العطارون ، القصابون ، القصارون ، النجارون ، النحاسون ، المبيضون ، الأطباء، والكتبة ، فكانوا يمثلون الاغلبية في بعضها مثل ، طائفة الصياغ، كما وجدت حرف ، كان جميع أعضائها منهم مثل الحدادين والشماعين[17] .كما تزعم أفراد من النصارى مشيخة عدد من الطوائف الحرفية ، مثل الصياغ، الشماعين ، العبوية ، والقصابين ، في حين كان كل مشايخ الحدادين منهم ، وفي بعض الحالات أشارت الوثائق إلى مشايخ النصارى وفق طوائفهم الدينية ، كما في طائفة الحياك ، فقد كان قدسي ولد صالح النصراني المتكلم عن حاكة النصارى الروم ، وكرابيت النصراني ، المتكلم عن حاكة النصارى الأرمن، وسلامة المتكلم عن حاكة نصارى السريان وذلك في سنة 1082هـ/ 1672م[18] .

كان النصارى يرجعون الى القاضي الشرعي لحل مشاكلهم وتعيين شيخ ومتكلم عن كل طائفة من طوائفهم ، فقد قام كل من سليمان ولد بتروس الإفرنجي ، جرجيس ولد فرح ، بركات ولد يعقوب الرومي ، أبراهيم ولد عوض الرومي ودخمان ولد أفرسكور ، وهم من الخياطين النصارى بالقدس ،بالطلب من القاضي زفر أفندي ، بأن يعين عليهم شيخا" ومتكلما" عنهم ، ليساوي بينهم في أرباحهم وخسائرهم ، فقام بتعيين دولت ولد أصلان الرومي شيخا" ومتكلما" عنهم برضاهم ، وذلك في سنة 1092هـ/ 1681م[19] . أن من أهم المشاكل التي عانت منها الطوائف النصرانية في القدس ، هي كثرة ديونها للسلطات العثمانية المحلية ، والمتمثلة بالضرائب والرسوم وغيرها من أموال كانت تؤخذ منهم، والتي عانوا منها كثيرا" بسبب تردي الأوضاع المالية للبعض منهم ، مما حدا بالعديد من الدول الأوروبية لتقديم المساعدات المالية لهم ، وسفر بطاركتهم الى أوربا لطلب المعونة ، ودفع الديون ، والتي في حال عدم دفعها تصادر كنائسهم ويسجن رهبانهم ورعاياهم[20] .

كما نبه قاضي القدس على النصارى ، وخاصة النصارى اللاتين ، بشأن قيامهم بأجلاس رئيسهم على حماره والمشي أمامه وخلفه ، ويفرشون تحته ثيابهم في الطريق، ويرفعون أصواتهم عند صلاتهم ، ودخولهم من باب النبي داوود والصليب بيدهم أمام الناس، ويصعدون الى جبل الزيتون (الطور) وينزلون، ومنعهم القاضي من أن يرفعوا أصواتهم على المسلمين واصفا" ذلك بالكفر والبدع[21] .

في بيت لحم قام النصارى الأرثوذكس في سنة 1086هـ/ 1675م ، بمنع المسلمين من زيارة المغارة في كنيسة الميلاد ، والتي يزورها المسلمون بأستمرار ، فقدم المسلمون شكوى لقاضي القدس ، فقام القاضي بعرض الشكوى على الحكومة في أستانبول ، والتي قامت بدورها بأصدار فرمان سلطاني في ذلك

العام ، أقرت فيه حقوق النصارى الأرثوذكس في كنيسة الميلاد ، ومنعت المسلمين من أستخدامها مقرا" لاستراحتهم أثنا سفرهم من والى القدس ، ومن يخالف ذلك يعرض نفسه للعقوبة[22] .

كما منع المسلمون من بيع المياه الموجودة في صهاريج المسجد الأقصى للنصارى ، بنا" على فتوى شرعية تقول ((ومن باعه فيه من ألاثم العظيم والويل والجحيم))[1] . كذلك نبه قاضي القدس محمد أفندي بن أسماعيل زاده ، في سنة 1051هـ/1642م ، على أعضا طائفة المعصرانية بالقدس بعدم بيع السيرج (زيت السمسم) إلى النصارى لأجل كنائسهم وكل من يخالف أمره ، يعتبر ماله وقف لمسجد قبة الصخرة المشرفة [23] .

2- العلاقات بين المسلمين واليهود:-

كانت الدولة العثمانية في معاملتها لليهود تنطلق من موقفها تجاه أهل الذمة بشكل عام ، أذ فرضت عليهم الجزية ، وأرتدا اللباس الأسود ، ومنعتهم من أنشا كنس جديدة ، ولم تقبل شهاداتهم في المحكمة الشرعية ، ولم يوظف اليهود في وظائف حكومية رفيعة[24] .

فقد أشار عدد من المهاجرين اليهود الى لون الملابس التي يلبسوها ، وماهو ممنوع عليهم أرتدائه ، أذ يشير المهاجر موسى بن أسرائيل الذي زار القدس سنة 1060هـ/1650م، إلى أنه من الخطورة أن يلبس المر أي شي أخضر ، في بعض الأحيان فأن الحدود في شال المصلي خضرا ، وتلك يجب أن تبدل سلفا" ، الأخضر هو لون النبي ، وهو محرم على اليهود في جميع مدن الدولة العثمانية ، ومنها القدس ، كما أشار جيدألياه الذي هاجر الى القدس سنة 1129هـ/1716م إلى التعليمات الخاصة باليهود حول الملبس ، فقال ((كان الأتراك يلفون حول العمامة قطعة قماش حرير أخضر ، لم يكن السفارديم يلفون عمائمهم باللون الأخضر أو الأبيض ، قد يلبس اليهود ملابس بيضا ، يلبس السفاردي ملابس داخلية بيضا ، ويلبس فوقها معطفا" أسود حتى في يوم العبادة))[25] .

يشير دارفيو الى أسلوب تعامل موظفي السلطة العثمانية المحلية مع اليهود ، بقوله ((فهم يبيعون غاليا" جدا" التصريح للأقامة في المدينة ، ويكلفونهم بتقديم رسوم وضرائب وغرامات، فعليهم أن يشتروا الهوا الذي يتنفسونه وأذا ألزم الفقر المدقع واحدهم على الفرار ، فأن الباشا لايسقط شيئا"من الضريبة المفروضة على المجموع ،بل يوزع حقه على الآخرين ، غالبا" مايفترض أن الفار قد حمل معه ثروة كبيرة ، فالباشا يحدد بأسم السلطان المبلغ الذي يراه مناسبا" ، ويطلبه من أولئك البؤسا الذين يعيشون أفقر حياة يمكن تصورها وأشدها تعاسة))[26].

من الإجراءات الأخرى أيضا" في القرن الثامن عشر تحديد فترة أقامة الزوار اليهود في مدينة القدس بشهر واحد بعد أن كانت ثلاثة أشهر ، وكانت الغاية من ذلك منع هجرة اليهود إلى القدس والحد منها ، فضلا" عن أن اليهود الذين أشتروا عقارا" في فلسطين طلب منهم التوقيع على أتفاقيات خاصة مع

السلطات المحلية حول تملكها وعائديتها مستقبلا" ، وذلك للحد من تدفق اليهود عليها ومنع أستقرارهم فيها تحت ذريعة الأغراض الدينية ، كما حددت السلطات العثمانية عدد اليهود المسموح لهم بالسكن في القدس[27] .

أتسمت العلاقة بين المسلمين واليهود بالهدو ، وقد تعايشوا بسلام مع المسلمين ، وبقي اليهود يحافظون على روابطهم الوثيقة مع شركائهم من السكان المسلمين ، فقد قام نسيم جلبي صراف باشي بترميم بيمارستان (مستشفى) اليهود[28] ، على نفقته الخاصة ، والمكتب المعد لتعليم أطفال اليهود الكائن بالقدس دون الرجوع بذلك إلى طائفة اليهود ، وذلك في سنة 1054هـ/ 1644م[29] ، وسأل مفتي الحنفية في القدس سنة 1055هـ/ 1645م حول زيارة قبر نبي من أنبيا بني أسرائيل يزوره المسلمون واليهود معا" ، فيه مسجد ومرقد للمسلمين ، فأجاب المفتي أنه أذا أذن لهم بالدخول لايمنعون ، وبقيت هذه الحالة إلى أن أمتلك اليهود أمرا" سلطانيا" بعدم التحريم والتفتيش عليهم[30] .

وصلت العلاقة بين المسلمين واليهود إلى طريق مسدود عندما قام أحد اليهود سنة 1059هـ/1649م ، ببنا كنيس فوق داره وأزعج المسلمين بذلك لأقامتهم لشعائرهم الدينية وأشعالهم القناديل ، ورفع أصواتهم على المسلمين ، فأصدر القاضي أمرا" بأزالة كنيسهم ومصادرة آلاتهم والتنبيه عليهم بعدم تكرار ذلك الأمر[31] ، كما أرتبطت علاقتهم بالمسلمين بالأموال التي كانوا يدفعونها إلى السكان المحليين مقابل حمايتهم أمواتا" وأحيا" ، فقد دفعوا الأموال لأهالي قرية سلوان لحماية قبورهم ، ودفعوها لسكان بيت لحم أثنا زيارتهم لقبر راحيل ، كما دفعوا هبات سنوية (عادة معتادة) لبعض عائلات القدس ، وكانت تدفع مقابل توفير هذه العائلات الحماية لليهود[32] .

تشير أرمسترونغ الى تردي أوضاع اليهود بشكل كبير ، أذ أمتلأ الحي اليهودي بمنازل مهملة، كما أمتلأت الشواع بالقمامة العفنة ، وأنتشرت الأمراض ، وزادت معها نسبة الوفيات، لذلك كان اليهود قلة في المدينة ، وأكثر من مرة وصلوا الى وضع يمكن تسميته بالمجاعة ، وهو ماأدى الى تقلص أعدادهم نسبيا" في القدس[34] . فقد كان هؤلا يعيشون عيشة الفقر والذل والحرمان ، حتى أنهم عجزوا عن دفع دينهم الذي بلغ في سنة 1073هـ/ 1662م ، ألف قرش أسدي فأمر قاضي القدس بتأجيل الدفع سنة كاملة . وقبل الدائنون وهم من المسلمين بهذا التأجيل ، شريطة أن يضع اليهود بيدهم رهنا" ، فرهنوا كنيسهم الكبير الواقع في حوش السيرجاني بحارة اليهود[35] .

لقد أندمج اليهود السفارديم بمجتمع مدينة القدس ، وكان معظمهم يتكلمون اللغة العربية ، ولهم أسما عربية ، فلم يجدوا صعوبة في الانسجام مع المحيط العربي ، والاشتغال في التجارة والصناعة ، وأكتساب ثقة الحكومة العثمانية ، وبهذا أصبح أفراد هذه الطائفة من الرعايا العثمانيين ، فأعترفت بهم الحكومة وأصبحوا أعضا في مجتمعها ، أما الأشكناز فلم يمتزجوا مع المحيط العربي ، ولا مع طائفة السفارديم ، بل كان بين الطائفتين خصام شديد ، كرسوا حياتهم للعبادة والدراسة ، ولم يعملوا لكسب الرزق ، بل

عاشوا عيشة فقر شديد ، في أماكن غير صحية شديدة الأكتظاظ ، وأعتمدوا على إحسان أبناء جلدتهم في أوروبا من مساعدات (الخالوكا) ومع هذا فأن الصرافون والمرابون في القدس كانوا من هذه الطائفة[36].

لقد أشارت وثائق الطوائف الحرفية إلى أنخراط اليهود في حياة المجتمع المقدسي من خلال عملهم في العديد من الحرف والمهن وصناعات المدينة ، فقد شاركوا في أكثر من أربعين مهنة مع تفرعاتها ، وكانوا أعضاء في أثنتا عشر طائفة حرفية من بين الطوائف الحرفية العاملة في مدينة القدس ، أذ عملوا في طوائف : التجار ، الأطباء ، القصابون ، الصباغون ، الأساكفة ، الحفارون ، الخياطون ، الدلالون ، السرامجية ، السلاخون، السوقة ، الصياغ ، العطارون ، الفرازون ، القزازون ، والصرافة[37] .

أما عن دورهم في مشيخة الطوائف فكان محدودا" جدا" ، عدا تعيين أحد اليهود من طائفة الاساكفة شيخا" على الأساكفة من اليهود الذين يعملون في هذه الطائفة ، ومع ذلك كان هذا تابعا" لمشيخة طائفة الأساكفة بصورة عامة ، فقد كان شمويل ولد مخلوف شيخا" على طائفة الاسكافية اليهود بالقدس الشريف سنة 1099هـ/ 1688م[38] .

كان اليهود يرجعون في حل قضاياهم وتدبير شؤونهم الى القاضي الشرعي في القدس فقد قام حاييم بن يهودا المتكلم عن طائفة اليهود في القدس ، بأحضار عدد من أطفال اليهود ، وهم مردخاي ولد ياسف اليهودي ، بلوط ولد مردخاي ، وأبراهام ولد تساوروم ، الى القاضي بعد أن وجدوا أثنا لعبهم في أحد دور اليهود جرة مليئة بالذهب ، فقام بأحضارها معه ، وتسليمها الى القاضي للنظر في أمرها وأمرهم ، فأمر بأعادة الأطفال الى أهلهم بعد التحقق من أمرهم ، وبيع الذهب ، وأعطي قسم منه لصاحب الدار ، والقسم الاخر ، وضع في صندوق تعمير مسجد قبة الصخرة المشرفة ، وتم ذلك برضى صاحب الدار وموافقته وذلك في سنة 1084هـ/1673م[39] .

وهذا دليل على مدى التفاهم والتسامح بين المسلمين واليهود ، وكذلك على مدى التعاون القائم بينهم ، وأنصياع اليهود لأوامر السلطة المحلية ، والعودة أليها في كل صغيرة وكبيرة من الأمور التي تحدث لهم .

كذلك قام قسم من اليهود الذين يعملون في التجارة بأستثمار أموالهم في مصر والمتاجرة بالسلع بين القدس والقاهرة ، حيث كانت البضائع المقدسية مرغوبة في مصر ، وذلك لسببين، أولهما لقربها من القدس وسهولة النقل البحري الذي يعد أكثر أمانا" من النقل البري ، وثانيهما خوف اليهود على أموالهم من أن تقوم السلطات العثمانية المحلية بمصادرتها عندما تزداد ديون أبنا طائفتهم لها ، وأبقوا وكلا عنهم في القاهرة للأهتمام بشؤونهم التجارية وتصريف أعمالهم هناك[40] .

كان لمدينة القدس زوارها وحجاجها من اليهود في القرن الثامن عشر ، حيث كان الأرتباط بين الذين يسكنون القدس دينيا" ولاهوتيا" بدلا" من كونه سياسيا" ، كما أن الحجاج اليهود الذين يأتون لزيارة الاماكن المقدسة في القدس يصلون الى وجهتهم دون عائق أو مشقة تذكر ، لقد كان تسامح العرب تجاه اليهود

كبيرا" في هذا المجال ، وهو نابع من الإجلال والأحترام الذي يكنه العرب المسلمين لأنبيا بني أسرائيل وكان موسم حج اليهود فرصة لليهود في المدينة عندما يقدم لهم هؤلا المساعدات والمعونات المالية التي تساعدهم على العيش في المدينة وتسديد الديون التي بذمتهم للسلطات المحلية ، وكذلك أزدهار التجارة بينهم ، مما يوفر أيضا" واردات جيدة لأهالي المدينة جميعهم[41] .

3- العلاقات بين النصارى واليهود :-

أمتازت العلاقات بين النصارى واليهود بشكل عام بالهدو النسبي والحذر ، ومما يدل على هذا الأنطباع بعض الدعاوي التي تقام بينهم وتقرر حقوقا" لدى أحد منهم عند الأخر ، مثل دعاوي النظافة والنظام وعدم التجاوز على كنائس بعضهم البعض[42] ، هذا وقد عاش النصارى واليهود في القدس قرب بعضهم البعض ، ولم تكن هناك قيود عليهم ، كذلك كانوا يشتركون في تنفيذ القرارات الخاصة بأهل الذمة من ممنوعات ومسموحات وضرائب ورسوم، رغم الأختلاف في مقادير بعضها ، ومدى التزام أي طائفة أكثر من الأخرى بتنفيذها[43] .

كما عمل النصارى واليهود جنبا" الى جنب في بعض الحرف والمهن في القدس وعملوا فيها سويا" ، فقد وافق كل من جرجيس ولد عودة ، وحنا ولد شمعون ، إبراهيم ولد نقولا ، وبشارة ولد شمعون من طائفة الصياغ النصارى بالقدس ، ويوسف ولد أبراهيم ، أسحق ولد أبراهيم المغربي ، يوسف ولد مناحيم ، ومناحيم ولد مراد ، من طائفة الصياغ اليهود بالقدس على أن يكون أصلان ولد أعاجان الأرمني النصراني شيخا" ومتكلما" عليهم ، وعلى بقية الصاغة بالقدس الشريف ، وتم ذلك أمام قاضي القدس محمد شرف الدين أفندي الخالدي في سنة 1067هـ/ 1656م[44] . مما يدل على تحسن هذه العلاقات ، ووجود تواصل بين النصارى واليهود ، وأنخراطهم في مجتمع القدس مع المسلمين في جو من التعايش السلمي الذي أقامته الدولة العثمانية في مدينة القدس .

قدم كل من خليل القندلفت النصراني ، وسلمون اليهودي وهم من العطارين بالقدس ، شكوى الى قاضي القدس مصطفى أفندي بن علي سنة 1088هـ/ 1677م ، ضد المحتسب وموظفيه الذين يتعرضون لهم دائما" ويأخذون منهم موادا" بغير حق ، فأمر القاضي ، بمنع المحتسب وموظفيه من التعرض لهم والتجاوز عليهم بعد أن ثبت تعديه عليهم وتم تغريمه ما أخذ منهم[45] .

وأجتمع النصارى واليهود كذلك في تقديم شكوى إلى السلطان العثماني أحمد الثالث ، في عام 1118هـ/ 1706م ، حول طلب موظفي السلطة العثمانية المحلية في القدس منهم مالاقدرة لهم على دفعه ، وفي ضو ذلك أمر السلطان بعدم تكليف أهل الذمة ،بأشيا وتكاليف لايطيقونها ، وعدم مطالبتهم بشيئ غير قانوني ، ومن يخالف ذلك يعرض نفسه للعقوبة[46] .

4- العلاقات بين طوائف النصارى :-

أستمر الخلاف قائما" بين طوائف النصارى للسيطرة على الأماكن الدينية المقدسة ، والتصدر فيها ، وقابله أتفاق على دفع الضرائب والرسوم المفروضة عليهم للدولة العثمانية ، في الأعياد ، أو عند قدوم الأمراء الجدد إلى القدس ، بحيث تدفع طائفة الأقباط (10/1) مما تدفعه طوائف الروم الأرثوذكس ، الكاثوليك، والأرمن ، وذلك في عام 1064هـ/ 1653م[47].

وأتفقت الطوائف النصرانية على دفع العوائد المعتادة بينهم على ثلاث حصص ،الروم وأتباعهم الأقباط وغيرهم حصة ، والأرمن وأتباعهم من السريان حصة ، والكاثوليك يدفعون حصة ، ومنع قاضي القدس التعرض للروم[48] ، كما أمر قاضي القدس بمنع التعرض لنصارى الأرمن من قبل نصارى الروم والكاثوليك بموجب الفرمان السلطاني الذي بيد الأرمن والخاص بالسماح لهم بتعليق القناديل في مقام النبي عيسى (عليه السلام) في كنيسة بيت لحم ، وقد أسهم تعليق القناديل والبخور في القداس لنصارى الأرمن ، الأقباط ، السريان ، والأحباش في تعزيز العلاقة بينهم ، كما منع القاضي الأرمن وغيرهم من طوائف النصارى من التعرض للروم الأرثوذكس[49] .

أن تجدد الخلافات بين الطوائف النصرانية ساعد على أذكائه عوامل عدة منها سعي الطوائف النصرانية الى توسيع حقوقها في ميادين العبادة والطقوس والضرائب ، عن طريق الرشاوي والأموال التي كان يدفعها رؤوسا الطوائف للولاة العثمانيين ، مما ساعد على أذكا حدة الخلاف من جهة ، ومن جهة أخرى موقف الدولة العثمانية المتناقض ، الذي كان يتمثل في أصدار فرمانات تكون أحيانا" لجانب طائفة ، وماتلبث أن تصدر فرمانا" أخر لصالح طائفة أخرى ، من جهة أخرى حالت التدخلات الأجنبية – القناصل – الدول الأجنبية – دون أتخاذ الدولة أجرا" حاسما" بصدد هذه الخلافات وحلها ، والتي رأت فيها الدول الأجنبية وسيلة فعالة لتحقيق مصالحها[50] .

تمحورت الخلافات الطائفية حول السيطرة على الأماكن المقدسة ككنيسة القيامة في القدس ، فقد دار الخلاف حول أولوية الدخول لأي طائفة تكون ، أقامة الشعائر الدينية ، الإشراف على الخدمات اللازمة لهذه الكنيسة ، كما أن الخلافات أمتدت الى محاولة كل طائفة جذب أفراد طائفة أخرى إلى جانبها ، أو أن تتزيا طائفة بلباس طائفة أخرى ، ولقد أشتدت المنازعات الطائفية لدرجة أنها حرمت بعضها البعض من أمر حراسة هذه الكنيسة، فأضطرت الدولة العثمانية إلى أن تكل أمر حراسة هذه الكنيسة لأحدى العائلات المسلمة في المدينة لكي تحد من هذه الخلافات ، وهي عائلة آل غضية المقدسية التي تحفظ لديها مفاتيح كنيسة القيامة، وآل نسيبة يتولون فتح باب الكنيسة منذ بداية العهد العثماني[51] .

قامت السلطات العثمانية بتشكيل محكمة مؤلفة من أمير اللوا ، القاضي، المفتي الحنفي، نقيب الأشراف ، أمام المسجد الأقصى ، وراهب كنيسة القيامة ، يترأسها القاضي الذي تمتع بصلاحيات واسعة

، مهمتها فض المنازعات بين الطوائف النصرانية[52] ، كذلك أصدر السلطان العثماني أحمد الثالث في سنة 1136هـ/ 1723م ، فرمانا" منع فيه طائفة الكاثوليك من قبول أفراد الطوائف الأخرى في المذهب الكاثوليكي ، ((فإذا علمت ماقررناه قد ظهر بأن الفرقة من النصارى الذميين إذا أجتمعوا بالافرنج ، وتدينوا منهم بدينهم ، وصلوا في كنائسهم، فلا يكون تعديا" منهم ولاأستعلاء ، ولانقول أنهم قد أنتقلوا من دين لدين كما قررناه أن جميع الأديان المخالفة لدين الإسلام في الكفر سواء))[53] .

عملت الدولة العثمانية على حل الخلافات الطائفية التي قامت على الأماكن الدينية المقدسة، على الشروط القديمة ، أي يبقى القديم على قدمه ، كما هو دون تعديل حتى لايضيع حق أي طائفة من الطوائف النصرانية ، فبعد الخلافات التي وقعت بين الطوائف ، أصدرت الدولة العثمانية قرار بأحقية كل طائفة بأجراء قداسهم الديني داخل كنيسة القيامة ، وفي الموقع المخصص لها في الكنيسة[54] . وذلك للحد من هذه الخلافات التي تصل في بعض الأحيان إلى قتل الأشخاص وجرحهم .

وقفت الدولة العثمانية إلى جانب الروم الأرثوذكس في صراعهم مع الروم الكاثوليك ، وذلك يرجع إلى كون أن الدولة العثمانية لم تكن تعترف في ذلك الوقت بالطوائف التي أنشقت عن أصولها لذلك كان بطريرك الروم الأرثوذكس يتولى الإشراف على شؤون الكاثوليك ، وممارسة طقوسهم الدينية ، ويمثلهم أمام الدولة ، كما أن الدولة نظرت إلى الأرثوذكس على أنهم نصارى وطنيون ، أي من أبناء الوطن العثماني ، فوصفتهم السجلات برعايا السلطان ، أما الكاثوليك فهم من أتباع أوربا أعداء الدولة العثمانية[55] .

حالة العداء بين الكنيسة الأرثوذكسية والكنيسة الكاثوليكية أنعكست في كراهية جامحة بين الطرفين ، فلجأت كل طائفة الى أستخدام ما أمكنها من الجهود والأساليب لأيذاء الأخرى والحط من شأنها ، كان الرؤساء الدينيون لهذه الطوائف هم أكثر من يلجأ الى أتباع هذا النوع من التعسف[56] .

يبدو دارفيو ناقما" على رجال الدين الأرثوذكس لأغتصابهم على حد قوله حقوق الكاثوليك في الأماكن المقدسة ، ولذا يلاحظ تحيزه في عرض مضايقاتهم للحجاج الكاثوليك في داخل كنيسة القيامة ، ويبرز في أحتفالاتهم عنصر الخرافة والبلبلة والضجيج ، بل أنه يتهمهم بالتقصير في صيانة الأماكن المقدسة الموكلة إليهم ، فيقول ((أن الجانب الأيسر التابع لهم في كنيسة المهد في بيت لحم مخرب جدا" ، وأن خبث هؤلاء الانشقاقيين ، وأهمالهم ، وربما فقرهم منعهم من ذلك ،فهم لايريدون أن يرمموه ولايطيقون أن يرممه غيرهم))[57] .

من المسائل التي شغلت محكمة القدس الشرعية سنة 1064هـ/ 1654م ، هي الحكم قضائيا" في النزاع الذي أندلع بين الروم الأرثوذكس والرهبان الفرنسيسكان الكاثوليك ، في تلك السنة حيث أن عيد الفصح اللاتيني توافق مع عيد أحد السعف لطائفة الأرثوذكس بخلاف الفرنسيسكان ،ادعت كل طائفة أن تكون هي الأولى في أقامة الاحتفال الخاص بها ، فقام القاضي وأستنادا" الى وثائق لاتينية وكذلك على

شهود ذوي معرفة بالتقاليد السائدة منذ فترة طويلة في كنيسة القيامة بأصدار حكمه لصالح الكاثوليك ، بحق الأسبقية ، وأخذ تعهد على الروم الأرثوذكس بعدم التعدي عليهم[58] .

كذلك كان هناك صراع بين الطوائف النصرانية الكبيرة على رعاية الطوائف الاقل شأنا"، وهم الأقباط ، الأحباش ، والسريان ، والذي تأجج بين الكنائس الارمنية والأرثوذكسية ، كلاهما أنقسمتا وبشكل حاد حول مسألة من له الحق برعاية الكنائس للطوائف الشرقية الأقل شأنا" ، وحيازتها في القدس طيلة القرن الثامن عشر الميلادي ، هذه الطوائف الصغيرة والتي كانت مثقلة بالديون ، أضطرت الى أن تبيع حقوقها في كنيسة القيامة إلى الطوائف الكبرى مقابل سداد ديونها ، فقد قامت طائفة السريان في القدس ببيع حقوقها في الكنيسة بعد أن أثقلت كاهل أبنائها الديون ، الى الكنيسة الارمنية القائلة بأن للمسيح طبيعة واحدة ، وكذلك فعلت بقية الطوائف مثل الأقباط والأحباش مع الطوائف الكبرى الأرثوذكس والكاثوليك[59] .

أن من أهم المشاكل التي هددت الوجود القبطي في القدس هي مشكلة دير السلطان ، والنزاع القبطي الحبشي حول هذا الدير ومن له الحق فيه ، ودير السلطان هو دير قبطي تماما" ، لاعلاقة للأحباش به ولاحق لهم فيه ، وكل مايربطهم به هو أن الأقباط أصحاب الدير قد أستضافوا بعض الأحباش فيه عندما أغلقت في وجوههم كل السبل والاماكن وخسروا جميع ممتلكاتهم في القدس ، ومن هنا دب النزاع بين الأقباط والأحباش حول ملكية الدير ، وقد كانت الكنيسة الحبشية منذ نشأتها تابعة للكنيسة القبطية ، فالبابا القبطي هو بابا الإسكندرية وأفريقيا ، من هنا لم يكن غريبا" أستضافة الكنيسة القبطية للأحباش في دير السلطان ، لكن الأحباش أستندوا إلى نظرية الوضع الراهن المعمول بها في القدس ، وأصروا على تنازل الكنيسة القبطية لهم عن الدير[60] .

ومن الأدلة على أن ملكية دير السلطان هي للأقباط سماح قاضي القدس في سنة 1098هـ/ 1686م للمعلم سالم البناني في ترميم دير السلطان بأعتباره المشرف على أوقاف نصارى القبط في القدس ، وبعد أن تم الترميم اللازم أعيد الكشف على الدير بواسطة معمارباشي القدس ، وجاء مطابقا" للأمر الخاص بالتعمير ، وبعد أنقضاء مائة عام على هذا الترميم ، قام المعلم أبراهيم الجوهري رئيس الدواوين في مصر ، في سنة 1210هـ/ 1795م ، بشراء قطعة أرض بما عليها من مباني من الحاج عبد الله أفندي الحسيني نقيب الاشراف بالقدس ، لغرض توسيع دير السلطان ، ووقفها عليه[61] . وهو مايدل على أهتمام ورعاية الأقباط لديرهم ، ويثبت أحقيتهم بأمتلاك الدير ، بينما لم يعر الأحباش أهتماما" للدير أو تعميره ، وقصر أهتمامهم به بأستخدامه كملجأ لهم يأوون اليه ، بعد أن خسروا جميع ممتلكاتهم في القدس ، ولم يحاولوا أستعادتها ، بل أمتدت أعينهم الى أملاك غيرهم للأستحواذ عليها دون وجه حق.

وصف فولني ، النزاعات بين الطوائف النصرانية حول الأماكن المقدسة ، والصدارة فيها وصفا" مرعبا" ، أذ يقول ((أن المشاركات المختلفة والمتنوعة للروم الأرثوذكس ، الروم الكاثوليك ، الأرمن ،

الأقباط ، الأحباش ، والفرنسيسكان على أمتلاك وحيازة الأماكن المقدسة كانت تثير التحاسد بينهم ، وكانوا يتنازعون عليها بدون توقف ، كذلك كان هناك عداوات وكراهية وحرب أبدية بين الاديرة المختلفة ، والذي أدى إلى حدوث عدة مصادمات دموية بين الطوائف المختلفة راح ضحيتها الرجال من جميع الطوائف))[62] .

لقد أشارت العديد من الوثائق إلى أستمرار هذه النزاعات والخلافات بين الطوائف النصرانية طيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ، وخاصة بين طائفة الروم الأرثوذكس ، والكاثوليك ، حول حقوق كل منهما في كنيسة القيامة والتقدم والتصدر في الأعياد والمناسبات الدينية ، وأختلاف طقوس هذه الطوائف في هذه الأعياد مع بعضها وتزامنها في نفس الوقت بين كل الطوائف في بعض السنوات ، كذلك محاولة بعض الطوائف تحويل أبناء الطوائف الأخرى إلى مذهبهم من خلال ترغيبهم ، وعمل السلطات العثمانية للحد من هذه الخلافات والمحاولات وتشديدها على قاضي القدس ، وأمير اللواء لحل هذه النزاعات وأنهاء جميع الخلافات[63] ، هذا وقد أشارت الوثائق إلى أن هذه النزاعات والخلافات أستمرت لفترة طويلة حتى منتصف القرن الثالث عشر الهجري / التاسع عشر الميلادي ، وخاصة بين الأرثوذكس والكاثوليك للسيطرة على الأماكن المقدسة في القدس[64] .

الخاتمة :

- شهد لواء القدس الشريف في مطلع القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي حالة من الفوضى وانعدام الأمن انعكست سلبياً على أوضاعه الاجتماعية إذ تعرض أهل القدس إلى كثير من المعاناة.
- لاقى المسؤولون العثمانيون صعوبات كثيرة وكبيرة طيلة فترة الدراسة في محاولاتهم لحل النزاعات بين الطوائف النصرانية المختلفة الموجودة في مدينة القدس الشريف والمدعومة من قبل الدول الأوربية حول الأماكن المقدسة النصرانية في المدينة, نتيجة تدخل الدول الأوربية في شؤونها ودعمها لها بسبب الامتيازات الأجنبية, مما أجج هذه الخلافات وكثفها بين هذه الطوائف, فأصدرت الدولة قراراً بإبقاء القديم على قدمه حسماً للخلافات وأنهاءاً لها, رغم استمرار تدخل الدول الأوربية والقناصل في شؤون الدولة العثمانية مع الدول الأوربية على القدس كان فعالاً في تأجيج هذه الخلافات وتقوية طائفة على حساب الأخرى.
- لقد وضح من الدراسة أن مجتمع القدس الشريف كان مجتمعاً حضرياً متألفاً أظهرت الغالبية العربية والمسلمة فيه, قدرة على استيعاب الطوائف الدينية والعرقية الأخرى, وهو أمر يعكس بعداً حضارياً عريقاً من ابعاد الحضارة العربية الإسلامية وأتباع المسؤولين العثمانيين اسلوب التعايش

السلمي في إدارة القدس, والتعامل مع العناصر السكانية بأصولها العرقية والدينية المختلفة, ومنحها حرياتها التي تنص عليها الشريعة الإسلامية.

- حافظ أهل الذمة من نصارى ويهود على أوضاعهم, إذ إن هناك قيوداً فرضت عليهم لم تتغير , وطغت الخلافات على العلاقات بين طوائف النصارى حول أولوية الدخول إلى الأماكن المقدسة, وإقامة الطقوس الدينية في الكنائس والإشراف عليها.
- تباينت العلاقات بين المسلمين واليهود والسلطات العثمانية المحلية بين الود والتوتر, تبعاً لما يجري من أحداث على أرض القدس وما يقوم به اليهود من أعمال تثير حفيظة المسلمين والسلطات العثمانية المحلية وتميزت العلاقات بين المسلمين والنصارى في القدس بالود والتسامح وحسن الجوار في اغلب الأحيان.
- أكدت الدراسة على أهمية عروبة وإسلامية القدس الشريف, على الرغم من وجود النصارى واليهود فيها, فقد ظل الطابع الإسلامي للمدينة هو الغالب عليها, وظل المسلمون هم الأكثر من بين سكانها وظلت المدينة كياناً واحداً , ضم أصحاب الديانات الثلاثة تحت الإدارة العثمانية.

هوامش ومصادر البحث:

(1) ليلى الصباغ, الجاليات الأوربية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر(العاشر والحادي عشر الهجريين) , ط1, ج1, (بيروت, 1989), ص220–221؛ وجيه كوثراني, السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام, ط1, (بيروت, 1988), ص67–71.

(2) للتفاصيل ينظر: سجلات محكمة القدس الشرعية نسخة مصورة ومحفوظة في مكتبة الجامعة الأردنية, سجل 289, حجة رقم (1), بتاريخ 1220هـ/1805م, ص5. سنشير لها لاحقاً بـ (س, ح)؛ س 290, ح2, 1220هـ/1806م, ص233.

(3) كان محمد نسيبة بواباً لكنيسة القيامة وكان يشتم زوار الكنيسة فصدر أمر بعزله. ينظر: س298, ح3, 1229هـ/1814م, ص15؛ س299, ح2, 1230هـ/ 1815م, ص2.

(4) س291, ح1, 1222هـ/1808م, ص81؛ س291, ح3, 1222هـ/1807م, ص35–36؛ س293, ح2, 1224هـ/1809م, ص80؛ س299, ح3, 1224هـ/ 1809م, ص79.

(5) س291, ح2, 1222هـ/1807, ص42؛ محمد أحمد حامد القضاة, نصارى القدس في القرن التاسع عشر. دراسة في سجلات محكمة القدس الشرعية. أطروحة دكتوراه, جامعة اليرموك, كلية الآداب, أربد, 2006, ص297.

(6) للتفاصيل ينظر: أحمد حسين عبد الجبوري, القدس في العهد العثماني (1640–1799), دراسة سياسية – عسكرية – إدارية – اقتصادية – ثقافية, ط1, ج2, (عمان, 2011), ص200–207, 213–220.

(7) الصباغ, المصدر السابق, ج2, ص796–797, 833؛ عارف العارف, المفصل في تاريخ القدس , ط1, (القدس, 1961), ص269–270.

(8) س291, ح1, 1222هـ/1807م, ص33–34؛ موشيه معوز, "القدس في الحقبة الحديثة. التغيرات السياسية والاجتماعية" , في أمنون كوهين, القدس دراسات في تاريخ المدينة , ترجمة: سلمان مصالحة, (القدس, 1990), ص178.

(9) س291, ح3, 1222هـ/1807م, ص39؛ زياد عبد العزيز المدني, مدينة القدس وجوارها خلال الفترة 1215–1245هـ/1800–1830م, ط1, (عمان, 1996), ص226؛ القضاة, المصدر السابق, ص299.

(10) بهجت حسين عبد الله صبري, لواء القدس تحت الحكم العثماني 1840–1873م, رسالة ماجستير, جامعة عين شمس, كلية الاداب, 1973, ص27؛ معوز, المصدر السابق, ص178.

(11) س290, ح3, 1223هـ/1808م, ص239؛ س290, ح2, 1226هـ/1811م, ص76.

(12) س293, ح2, 1224هـ/1809م, ص80 ;

Amnon Cohen, "On the Realities of the Millet system Jerusalem in the 16th Century" , In. B. Braude and B. Lewis, (eds), Christians and Jews in the Ottoman Empire, Vol.2, (London, 1982), P.15.

(13) س269, ح1, 1202هـ/1787م, ص56, 74, س270, ح3, 1204هـ/ 1788م, ص54, 110؛ كامل جميل العسلي, القدس في التاريخ, ط1, (عمان, 1992), ص258.

(14) عادل مناع, "النخبة المقدسية علماء المدينة وأعيانها" , مجلة حوليات مقدسية, ع(5), القدس, 2007, ص34.

(15) Memoires Du Chevalier Darvieux, T.2, (Paris, 1735), P.315; ليلى الصباغ, فلسطين بشرياً. اقتصادياً. أجتماعياً, ط1, (بيروت, 1996), ص73.

(16) Oded peri, Christianity under Islam in Jerusalem the question of the Holy sites in early Ottoman times, (Leiden, 2001), PP. 24-27.

(17) س189, ح3, 1099هـ/1688م, ص47–48؛ س282, ح3, 1215هـ/ 1800م, ص56؛ س283, ح1, 1216هـ/1801م, ص8.

(18) س173, ح1, 1082هـ/1672م, ص350؛ 282, ح1, 1215هـ/1800م, ص18.

(19) س184, ح1, 1092هـ/1681م, ص223؛ محمود علي عطا الله, وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر الميلادي, ط1,ج1, (نابلس, 1992), ص131.

(20) للتفاصيل ينظر: معوز, المصدر السابق, ص178–179؛ خليل إبراهيم قزاقيا, تاريخ الكنيسة الرسولية الاورشليمية, ط1, (القاهرة, 1924), ص125, 132.

(21) الجبوري, المصدر السابق, ج2, ص268.

(22) Peri, Op. cit, P.72.

(23) س282, ح3, 1215هـ/1801م, ص65.

(24) س132,ح5, 1051هـ/1642م, ص1؛ عطاالله, المصدر السابق, ح2, ص191.

(25) Moshe Maoz, Ottoman Reform in Syria and Palestine, (London, 1968), P.61; الصباغ, الجاليات الأوربية..., ج2, ص719.

(26) F. E. peters, Jerusalem Holy City in the Eyes oF Chroniclers, Visitors, pilgrims and prophets from the day of Abraham to the beginning of Modern times, (London, 1985), P.520.

(27) Memories, Op.cit, T1, P.10 ؛

ليلى الصباغ, "فلسطين في مذكرات الفارس دارفيو" , المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين), جغرافية فلسطين وحضارتها, ط1, م2, ص319.

(28) عبد الحميد أحمد زايد, القدس الخالدة, ط1, (القاهرة, 1974), ص256 ;
Nasim Sousa, the Capltulatory Regime of Turkey, (London, 1933), P.108.

(29) للتفاصيل عن البيمارستان وبيمارستان اليهود. ينظر: محمد أحمد سليم اليعقوب, ناحية القدس الشريف في القرن 10هـ/16م, ط1, (عمان, 1999), ص247–249؛ الجبوري, المصدر السابق, ج1, ص175–179.

(30) شمس الدين الكيلاني ومحمد جمال باروت, الطريق إلى القدس, ط1, (أبو ظبي, د.ت), ص342.

(31) س135, ح1, 1055هـ/1645م, ص563.

(32) س141, ح1, 1059هـ/1649م, ص291–292؛ معوز, المصدر السابق, ص178 Cohen, Op.cit, P.11. ;

(33) المدني, المصدر السابق, ص229–230 ;
Bruce Masters, Christians and Jews in the Ottoman Arab world the Roots of Sectarianism, (London, 2001), P.37.

(34) كارين أرمسترونغ, القدس مدينة واحدة وعقائد ثلاث, ترجمة: فاطمة نصر ومحمد عناني, ط1, (القاهرة, 1998), ص553–554.

(35) العارف, المصدر السابق, ص546؛ عواد مجيد سعيد الاعظمي, "حقائق تاريخية حول تغلغل الوجود الصهيوني في فلسطين" , مجلة كلية الآداب, جامعة بغداد, ع(23), 1978, ص51.

(36) عبد اللطيف الطيباوي, "القدس الشريف في تاريخ العرب والإسلام" , مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق, م(54), ج1, ق(1), 1979, ص806–807؛ الصباغ, الجاليات الأوربية..., ج2, ص876–877.

(37) س178, ح3, 1087هـ/1676م, ص381؛ الجبوري, المصدر السابق, ج1, ص332 ; Peri, Op.cit, P.25.

(38) س189, ح3, 1099هـ/1688م, ص47–48؛ عطا الله, المصدر السابق, ج1, ص9, 21.

(39) س174, ح1, 1084هـ/1673م, ص388؛ وعن مدى انصياع وطاعة اليهود لأوامر القاضي. ينظر: س181, ح8, 1090هـ/1679م, ص253؛ س183, ح3, 1091هـ/1680م, ص271.

(40) Joseph. R. Hacker, "Spiritual and Material links between Egyption and Palestinian jewry in the sixteenth century" , In, A. Cohen and G. Baer (eds), Egypt and Palestine Emillennium of association (868-1948), (New York, 1984), P.247.

(41) Raphael Mahler, Ahistory of Modern Jewry 1780-1815, (London, 1971), P.674.

يشير Masters إلى كثرة الضرائب والرسوم غير القانونية التي يفرضها الموظفون العثمانيون على الزوار والحجاج اليهود ومعابدهم في القدس في القرن 18م وعدم التزامهم بأوامر السلطان بالتخفيف منها. ينظر Masters, Op.Cit, PP. 36-37 . وعن دور قوافل الحج اليهودي في جلب أموال المساعدات والمعونات لليهود وازدهار موسم التجارة لهم في القدس. ينظر:

Peters, Op.cit, P.553; Amnon Cohen, Ottoman Documents on the Jewish Community of Jerusalem in the 16th Ccentury, (Jerusalem, 1976), PP. 18-20.

(42) س142, ح3, 1059هـ/1649م, ص54؛ الجبوري, المصدر السابق, ج1, ص333.

(43) صبري, المصدر السابق, ص27؛ معوز, المصدر السابق, ص178–179 ;
Cohen, On the Realities…,PP.10-11.

(44) س152, ح2, 1067هـ/1656م, ص38؛ عطاالله, المصدر السابق, ج1, ص276-277.

(45) س179, ح1, 1088هـ/1677م, ص168؛ عطاالله المصدر السابق, ج2, ص77-78.

(46) أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول رقم البحث (1660), دفتر مهمة (115), ص106-108, تاريخ الوثيقة, أواسط جمادي الأولى 1118هـ/1706م;

Masters, Op.cit, P.36.

(47) Peri, Op.cit, P83.

(48) س134, ح1, 1053هـ/1644م, ص270.

(49) س135, ح1, 1055هـ/1645م, ص397؛ س135, ح2, 1055هـ/1645م, ص502-504.

(50) القضاة, المصدر السابق, ص70؛ المدني, المصدر السابق, ص227؛ كوثراني, المصدر السابق, ص70.

(51) س150, ح1, 1065هـ/1645م, ص135؛ كامل جميل العسلي, وثائق مقدسية تاريخية, ط1, م1, (عمان, 1983), ص311-321.

(52) محمود عامر, "الاوضاع العامة في القدس في ظل الادارة العثمانية" , مجلة دراسات تاريخية, جامعة دمشق, ع (59-60), 1997, ص97 ;

Peri, Op.cit, PP. 105-107, 117.

(53) عبد العزيز سليمان نوار, وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث 1516-1920م, ط1, (بيروت, 1974), ص128-130؛ القضاة, المصدر السابق, ص242.

(54) س303, ح2, 1218هـ/1803, ص25-26؛ قزاقيا, المصدر السابق, ص143-144.

(55) س301, ح3, 1216هـ/1801, ص49؛ الصباغ, الجاليات الاوربية..., ج2, ص839-840.

(56) رؤوف سعد أو جابر, الوجود المسيحي في القدس خلال القرنين 19 و 20, ط1, (بيروت, 2004), ص11؛ و. ريجنكوف و أ. سميليانسكايا, سوريا ولبنان وفلسطين في النصف الأول من القرن التاسع عشر, ترجمة: يوسف عطاالله, ط1, (بيروت, 1993), ص289.

(57) Memoires, Op.cit, T.2, P.229.

(58) Peri, Op.cit, P.117; Michael Prior and William Taylor Christans in the Holy Land, tow Printing, (London, 1995), P.12.

(59) لمزيد من التفاصيل عن النزاعات بين هذه الكنائس. ينظر: قزاقيا, المصدر السابق, ص118-125؛ شحاذة ونقولا خوري, تاريخ كنيسة أورشليم الارثوذكسية, ط1, (القدس, 1952), ص150-161.

(60) عبد العزيز الشناوي, الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها, ج2, (القاهرة, 1980), ص58؛ محمد عفيفي, "الوجود القبطي في القدس حتى القرن العشرين", يوم القدس , الندوة (4), (عمان, 1996), ص100-101.

(61) الأنبا باسيليوس, "دير السلطان التابع لبطريركية الاقباط في القدس" , مجلة القدس الشريف, ع(18), عمان, 1986, ص18-19؛ مكاري أرمانيوس سرور, "مقادس الأقباط وحقوقهم في دير السلطان بالقدس الشريف" , من أبحاث الندوة الدولية. القدس التاريخ والمستقبل, جامعة أسيوط, (أسيوط, 1997), ص552-553.

(62) حبيب السيوفي, سوريا ولبنان وفلسطين في القرن الثامن عشر كما وصفها أحد مشاهير الغربيين , ج2, (صيدا, 1949), ص66. من اشد هذه المصادمات وأعنفها ما حدث في سنة 1171هـ/1757م بين الروم واللاتين داخل كنيسة القيامة من قتال عنيف وقع على أثره العديد من الجرحى ونهبت أواني وقناديل وغير ذلك من كنيسة القيامة. للتفاصيل. ينظر: ميخائيل بريك الدمشقي, تاريخ الشام, 1720-1782م, تحقيق: أحمد غسان سبانو,

ط1, (دمشق, 1982), ص72؛ إبراهيم بك حليم, تاريخ الدولة العثمانية المعروف بكتاب التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العثمانية, ط1, (القاهرة, 2004), ص253.

(63) للمزيد من التفاصيل. ينظر: س196,ح1, 1106هـ/1694م, ص405؛ س199, ح3, 1110هـ/1698م, ص60؛ س207, ح2, 1124هـ/1712م, ص295.

(64) للتفاصيل. ينظر: س283, ح1, 1218هـ/1804م, ص21–22؛ س295, ح3, 1227هـ/1812م, ص42؛ س293, ح2, 1225هـ/1810م, ص116؛ س295, ح1, 1226هـ/1811م, ص17, 36؛ العسلي, وثائق مقدسية..., م2, ص243–249.